الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين –سطيف02–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مطبوعة تاريخ النظم القانونية

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق السداسي الأول

من إعداد الدكتور:

مخناش الشريف

السنة الجامعية 2025/2024

البرنامج

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

المحور الثاني:النظم القانونية في الحضارات القديمة –حضارة بلاد الرافدين–

المحور الثالث: النظم القانونية في الحضارات القديمة – الحضارة الرومانية–

المحور الرابع:النظم القانونية في الحضارة الإسلامية.

مقدمة

يعتبر مقياس تاريخ النظم القانونية من بين أهم المواد التي يحرص واضعو برامج التكوين في الجامعات على إدراجها ضمن البرنامج المدرس خاصة في كليات الحقوق، ومرد ذلك أن القواعد القانونية لا يمكن فصلها عن سياقها التاريخي ، وأن الفهم الصحيح للقواعد القانونية يتم من خلال ربط تلك القواعد القانونية ببيئتها الاجتماعية و محيطها الثقافي وواقعها السياسي ، خاصة إذا أدركنا أن المنظومات القانونية التي تحكم المجتمعات في العصور الحديثة كانت ولادتها ونشأتها في الماضي وتطورت عبر المراحل والعصور لتأخذ شكلها الحالي.

تساهم دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية في الفهم الصحيح للقواعد القانونية لأنها تردها إلى أصولها التي كانت سبب نشأتها ، وهو كذلك يعطي صورة حقيقية للمجتمعات القديمة التي احتضنت تلك القواعد القانونية التي هي نتاج ظروف سياسية ،واجتماعية، واقتصادية ،ودينية عاصرتها.

تبرز أهمية دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية في كونه مادة تثقيفية يدرك الطالب من خلال دراستها ذلك الترابط الوثيق بين حاضر البشرية وماضيها ، وان ما تعيشه البشرية اليوم من مدنية معاصرة ما هو إلا نتاج غراس للأمم السابقة، كما أن الرجوع إلى مصادر القانون الأصلية سوف يغطي تلك الفجوة كون تاريخ النظم القانونية لا يمكن التعامل معه بالمنهجية التقليدية التي تعتمد الملاحظة والفرضيات والتجريب.

تعتبر دراسة تاريخ النظم القانونية بمثابة مرآة حقيقة يمكن من خلالها الوقوف على التغيرات التي حدثت على مختلف الأصعدة وكذلك المراحل التي مرت بها مختلف الحضارات.

يمكن تحديد هدف هذه الدراسة في السعي إلى اكتشاف القواعد القانونية وربطها بأصولها التاريخية، ثم دراستها في إطار ظروفها المختلفة سياسية، واقتصادية، واجتماعية،ودينية، وذلك لحسن فهم راهنها واستشراف

مستقبلها، حيث أننا في دراستنا هذه لن نستهدف قانونا بعينه أو فئة محددة، ولكنها دراسة عامة للنظم القانونية التي تحفظ النظم في المجتمعات المختلفة.

يحدد مجال دراستنا وفقا للبرنامج الرسمي المعتمد تحت السقف الزمني المحدد في سداسي واحد ،لذلك سندرس تاريخ النظم في حضارة شرقية هي حضارة بلاد الرافدين ،وتاريخ النظم في حضارة غربية هي الحضارة الرومانية، ثم تاريخ النظم في الحضارة الإسلامية، على أن تكون لنا وقفة مع تاريخ النظم في بلادنا الجزائر.

من اجل دراسة هذا المقياس فإننا ننطلق من الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة القوانين السالفة في تطوير النظم القانونية المعاصرة ؟

يتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي أهم القواعد القانونية التي كانت سائدة في الحضارات القديمة ؟

-ما أهم المصادر القانونية التي استقت منها الحضارات القديمة قوانينها؟

-ما مدى الترابط بين القواعد القانونية في الحضارات القديمة والنظم القانونية الحديثة؟

بإتباع المنهج الوصفي سنجيب عن هذه الإشكالية بتقسيم الموضوع إلى المحاور التالي:

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

المحور الثاني:النظم القانونية في الحضارات القديمة –حضارة بلاد الرافدين–

المحور الثالث: النظم القانونية في الحضارات القديمة – الحضارة الرومانية–

المحور الرابع:النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

المحور الأول: مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

يعد وجود القانون كعامل أساسي في تنظيم المجتمعات أمرا ملازما لوجودها ، وما تطور القواعد القانونية إلا نتاجا لتطور تلك المجتمعات ،فالتلازم بين حركة المجتمعات الدائمة نحو التحسين والتطوير و مسيرة القانون الساعية لمواكبة ذلك التطور أمر يدركه كل متابع لحركة التاريخ.

يقصد بالقانون الذي هو مدار بحثنا تلك القواعد القانونية الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ويترتب غلى مخالفتها توقيع الجزاء من طرف سلطة مختصة.

كمدخل لدراسة هذا المقياس سنخصص محاضرة أولى للتعريف بنطاق القانون والتمييز بين مصطلح تاريخ النظم القانونية ومصطلح تاريخ القانون، ثم نعرض أهمية دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية ، أما المحاضرة الثانية فنخصصها لنشأة وتطور القانون حيث نتناول في النقطة الأولى عوامل نشأة القانون ، أما النقطة الثانية فنخصصها للتعرف على مراحل نشأة القانون.

المحاضرة الأولى

المحور الأول

مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

تعد دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية مقدمة لدراسة بقية فروع القانون ، لان هذه المادة تعود بالطالب إلى الأصول الأولى لنشأة القانون وتعرفه بكيفية تطوره حتى أخذت شكلها الحالي.

يقصد بتاريخ النظم القانونية البحث في نشأة القواعد القانونية وتتبع مختلف مراحل تطورها عبر التاريخ ، ولا يكون البحث مكتملا إلا إذا استوعب مختلف المؤثرات التي تأثرت بها تلك القواعد القانونية أثناء نشأتها وتطورها[1].

- **أولا: نطاق القانون**

يعد وجود علاقة بين الزمن والقانون أمرا لا جدال فيه، ولكن تحديد طبيعة تلك العلاقة يبدو أمرا صعابا لعدم إمكانية ربط المعنوي بالمادي والمجرد بالملموس رغم أن الزمن يتحكم في القانون [2]، وعلى ضوء النطاق الزمني فان دراسة القانون لا تقتصر على دراسة القانون في حاضره المعاصر فحسب، بل تمتد إلى ماضيه وهي كذلك تستشرف مستقبله وهذا هو نطاق القانون الذي يحتوي ثلاثة أنواع[3].

1 **القانون الوضعي** : يشمل القانون الوضعي النظم القانونية الحديثة وهي القوانين المعاصرة السارية المفعول ، ويقصد بها مجموعة القواعد التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع والتي تقترن بجزاء يوقع على من يخالفها[4].

---

[1] محمد طاهر أورحمون، تاريخ النظم، كلية الحقوق، الجزائر،2007،ص.3.
[2] عصام طوالبي الثعالبي، مدخل عام إلى تاريخ القانون، دار هومة، الجزائر، ص.5.
[3] مريم عمارة، المدخل إلى تاريخ القانون، دار بلقيس للنشر، ط1، الجزائر، 214، ص.4.
[4] فاطمة الزهراء جدو، المدخل إلى العلوم القانونية، دار بلقيس، الجزائر، 2023، ص.15.

2 **تاريخ النظم القانونية:** تهتم هذه الدراسة بدراسة النظم القانونية في الأطوار المختلفة التي مر بها تشكل تلك النظم، وهي تشمل معرفة الحالة الأولى التي نشأت وتكونت في إطارها النظم والمبادئ القانونية ، كما تشمل أيضا تعقب المصادر التي شاركت بنصيب في تكوين تلك القواعد القانونية[5]. وتاريخ النظم القانونية فرع من فروع العلوم الاجتماعية والقانونية يهتم بدراسة النظم القانونية عبر مختلف عصورها ، وتتبع تطور المبادئ القانونية عبر المجتمعات الإنسانية ، مع ربطها بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية التي واكبتها[6].

3 **علم التشريع أو السياسة التشريعية:** وهو علم يستشرف مستقبل القانون ويهتم بسبل تحسينه وتطويره ليصل إلى ما يجب أن يكون عليه القانون.

ملاحظة :تجدر الإشارة إلى أن دراسة تاريخ النظم القانونية تنتهي حيث تبدأ دراسة القانون الوضعي .

- **ثانيا: التمييز بين مصطلح تاريخ القانون ومصطلح تاريخ النظم القانونية**

يعتبر مصطلح تاريخ النظم القانونية اشمل من مصطلح تاريخ القانون لان تاريخ النظم القانونية يتعرض بالدراسة والتحليل للقاعدة القانونية التي عرفتها مختلف الحضارات في إطار علاقاتها مع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، في حين أن مادة تاريخ القانون تهتم فقط بالشكل الخارجي للقاعدة القانونية من حيث تفاصيلها الفنية وإجراءاتها دون ربطها بالإطار الحضاري الذي نشأت فيه[7]. لذلك فان دراسة النظم القانونية أوسع نطاقا كونها تشمل تاريخ القانون ومعه مختلف النظم الاجتماعية ومختلف الظروف التي نشأت فيها القاعدة القانونية[8]، فالعلاقة بينهما هي علاقة الجزء بالكل

[5] محمود عبد المجيد مغربي، الوجيز في تاريخ القوانين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1989، ص.8.
[6] عبد الحق مزردي، محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، الجزائر، 2021، ص.3.
[7] بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2015، ص.3.
[8] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص.4.

لأن تاريخ القانون هو سرد للوقائع واثبات لها ، أما تاريخ النظم القانونية فيتعداه إلى البحث في الأسباب وتتبع مراحل التطور، ومقارنة مختلف النظم التي سادت في تلك المجتمعات.

- **ثالثا: أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية**

يمكن بيان أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية من خلال ناحيتين ، الناحية العلمية النظرية والناحية العملية التطبيقية .

1 -الناحية العلمية

يمكن بيان الأهمية العلمية لدراسة تاريخ النظم القانونية في النقاط التالية:

- دراسة تاريخ النظم أداة مفيدة للتثقيف القانوني حتى لا يصاب تفكير القانونين والباحثين بالجمود وتصاب القوانين بالركود
- تمكن دراسة تاريخ النظم من الاطلاع على الجانب الاقتصادي والسياسي والديني والاجتماعي الذي نشأ فيه القانون
- تاريخ النظم وسيلة لمعرفة كيفية تطور النظم القانونية مما يجعل الطالب قادرا على تأصيل النظم القانونية وتصور مصيرها في المستقبل
- إن دراسة تاريخ النظم هي دخول لمخبر تجارب الأمم السابقة للإفادة منه وتحسين القواعد الوضعية وتطويرها
- من اجل فهم قواعد القانون الوضعي لابد من الرجوع إلى الأصول التاريخية لها وتتبع تطورها،لأن النظم الحالية ما هي إلا تهذيب لنظم سابقة

- تساهم مادة تاريخ النظم القانونية إلى جانب المواد المدرسة الأخرى في تكوين رجل القانون الذي يعرف أصول القوانين المعاصرة ويدرك العوامل المؤثرة في تطورها[9].

2- من الناحية العملية

تتمثل الأهمية العملية لدراسة تاريخ النظم القانونية في:

- تعد دراسة تاريخ النظم القانونية مفيدة من الناحية العملية في كون بعض النظم القانونية المعاصرة لا يمكن فهمها إلا بالرجوع إلى أصول نشأتها وتتبع مراحل تطورها والظروف التي عاصرت وجودها.
- دراسة تاريخ النظم القانونية تفيد في تكوين العقلية القانونية وكذلك تنمية الملكة الفكرية القانونية[10].
- تمكن دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية من الإفادة من تجارب الأمم السابقة وتوظيفها في الحياة العملية.

[9] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.4

[10] صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص.12

المحاضرة الثانية

المحور الأول مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية

نشأة وتطور القانون

يجمع المؤرخون على الارتباط الوثيق بين تطور المجتمعات البشرية وتطور النظم القانونية التي تكونت في أحضان تلك المجتمعات تحت تأثير عوامل كانت مساهمة في وجود تلك الأنظمة وتطورها.

أولا :عوامل نشأة وتطور القانون

تعد معرفة المعتقدات الدينية، والبنية السياسية، والحالة الاقتصادية، وكذلك الظروف الاجتماعية شرطا أساسيا لمعرفة نشأة القانون، ذلك أن القاعدة القانونية تتأثر بمحيطها الذي نشأت فيه ويحكمها الإطار التاريخي العام،ولهذا فان معرفة اي نظام قانوني تمر بالضرورة عبر الاطلاع على العوامل التي ساهمت في وجوده وتطوره.

1-العامل العقائدي

يشعر الإنسان بالفطرة للتدين لإشباع جانبه الأخر وهو الروح ، لذلك أرسل الله الرسل لهداية الناس ودعوتهم إلى الاعتقاد الصحيح وهو الإيمان بالله وحده وعبادته وإتباع شرعه، فانقسم الناس فريقين ، فريق اتبع المرسلين واسلم لله رب العالمين واحتكم إلى شريعته في سلوكه، وفريق آخر لم يؤمن بالله أو اخترع آلهة من البشر أو الحجر أو غيرهما، نتج عن ذلك التباين بين الخلق شرائع مختلفة ، تلك الشرائع المتباينة سواء أكانت ربانية سماوية أو من اختراع البشر أو تحريفهم كانت عاملا حاسما وأساسيا في نشأة وتطور القواعد القانونية عبر الحقب التاريخية المختلفة.

2 -العامل السياسي

إن تطور أنظمة الحكم التي تسيطر على المجتمع وتعاقبها يؤدي إلى نشأة و تطور القواعد القانونية التي يرتكز عليها النظام القانوني في المجتمع، لأن كل نظام حكم له ظروفه وتصوراته ونظمه القانونية الخاصة به، لأن كل نظام سياسي حين وصوله للسلطة يعمل على تغيير النظم القانونية من أجل طمس سلفه، مما يسهم في نشأة نظم جديدة.

3-العامل الاقتصادي

التعاملات الاقتصادية المتنوعة تؤدي إلى نشأة و تطور القواعد القانونية من اجل مسايرة التطور الحاصل، حيث قسم العلماء الاقتصاد في المجتمعات القديمة إلى ثلاث مراحل :

-مرحلة البحث عن الطعام والتقاطه من الطبيعة

- مرحلة الصيد والرعي

-مرحلة المجتمع الزراعي [11].

4-العامل الاجتماعي

من خصائص القاعدة القانونية أنها اجتماعية تتأثر بالمجتمع الذي تنشا فيه لذلك فان تطور العلاقات الاجتماعية في جماعة معينة يفرض إيجاد نظم قانونية جديدة تحكم تلك العلاقات [12]، حيث أن تطور المجتمع من الأسرة إلى القبيلة ثم إلى المدينة فالدولة، فرض إيجاد أنظمة قانونية تلاءم ذلك التطور، وكان ذلك عاملا حاسما في نشأة القواعد القانونية وتطورها.

[11] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.7

[12] مزردي عبد الحق، المرجع السابق، ص.15

ثانيا :مراحل نشأة وتطور القانون:

تعكس مراحل تطور القانون مراحل تطور الإنسانية لأن القانون ما هو إلا مرآة لحياة الناس في مختلف جوانبها [13]،لذلك فتاريخ البشرية يقسم تاريخيا إلى قسمين كبيرين عصور ما قبل التاريخ ثم العصور التاريخية، لكن مؤرخي القانون يلخصون مراحل نشأة القانون في أربعة مراحل :

1 -مرحلة القوة و الانتقام الفردي

رغم وجود القواعد المنظمة للمجتمع فإن ذلك لا يحول دون الخروج عليها أو إساءة تطبيقها حيث تنكر معظم البشر للقواعد الإلهية وتمردوا عليها وأصبح احتكامهم للقوة المجردة من أي أساس أخلاقي، فالقوة هي التي تنشئ الحق وتحميه، لان الجماعات الإنسانية البدائية كانت غير مستقرة وليس لها سلطة سياسية مركزية لذلك فالانتقام الفردي كان وسيلة العقاب السائدة[14].

2 -مرحلة التعاليم الدينية

إن الإنسان قبل هبوطه إلى الأرض كان محكوما بالأحكام الإلهية، وعندما هبط إلى الأرض كان عاقلا ومدركا، ولم يكن متوحشا ولا همجيا قال تعالى:(وعلم آدم الأسماء كلها)، كما أن ظهور الأسرة الأولى كان خاضعا للقواعد الإلهية، (قصة آدم عليه السلام)،لكن الإنسان عبد آلهة متعددة ونسب إليها معظم الأحكام القانونية مما اكسبها قوة الإلزام، حيث أصبح رجال الدين هم أصحاب السلطة لاحتكارهم معرفة الأحكام الدينية. في هذه المرحلة تخلى الإنسان تدريجيا عن فكرة الانتقام الفردي وظهر التمييز بين الجرائم العامة والجرا ئم

[13] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.11
[14] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع نفسه، ص.12

الخاصة ،حيث يتولى رجال الدين الحكم في الجرائم العامة بينما يعود الحكم في الجرائم الخاصة لرؤساء القبائل [15]، وكان ذلك مدخلا لظهور التقاليد العرفية.

3 -مرحلة التقاليد العرفية

إن تطور المجتمعات سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا أدى إلى انتقال السلطة من رجال الدين إلى الأشراف، وتحت تأثير صراع رجال الدين من جهة والأشراف من جهة أخرى انفصل الحكم عن السلطة الدينية وحلت الأعراف محل التقاليد الدينية حتى صارت القاعدة القانونية مدنية وليست دينية وأصبح العرف المصدر الرئيس للقاعدة القانونية[16].حيث عرفت هذه المرحلة ظهور معاملات قانونية جديدة كالعقد والإيجار وعقد القرض وغيرها، إلى جانب قواعد الإثبات كتحرير العقود واشتراط الشهود.

4 -مرحلة التدوين أو الكتابة

يعود سبب تدوين القانون بعد اكتشاف الكتابة إلى الخوف من ضياع القواعد القانونية أو تحريفها، وكذلك الحرص على توحيد المراجع القانونية ونشر القوانين بين الناس ، حيث لجأت بعض المجتمعات إلى تدوين قانونها ونشره، وبفضل الكتابة صار القانون معروفا بين الناس وليس سرا يحتكره رجال الدين، واكتسبت تلك المدونات أهمية كبيرة بين الناس، حيث احتوت على الأعراف والتقاليد التي نظمت علاقات الأفراد قبل اكتشاف الكتابة، فالكتابة ما هي إلا كاشفة لوجودها[17].

[15] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.6
[16] بن ورزق هشام، المرجع نفسه، ص.9
[17] صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص.24

نتائج مستخلصة من دراسة المحور الأول

1 - يتناول مقياس تا ريخ النظم القانونية بالدراسة القواعد القانونية التي كانت سائدة قبل القانون الوضعي، حيث تتم دراسة نشأتها في إطار بيئتها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدينية، ثم تتبع مسار تطورها عبر الأزمنة المختلفة.

2 - يكشف مقياس تاريخ النظم القانونية ذلك الترابط بين الظروف التي عاصرت ظهور القواعد القانونية ومسار تطورها.

3 - العقائد الدينية كان لها الدور الكبير في نشأة القانون وتطوره لقوة تأثير تلك العقائد على النظم الاجتماعية والقانونية.

4 - يتفق المؤرخون على أن مراحل تطور القانون تعكس مراحل تطور الإنسانية نفسها.

5 - إن دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية تمكن من العودة إلى أصول نشأة القواعد القانونية مما يسهل تفسيرها وفهمها فهما صحيحا.

المحاضرة الثالثة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة– حضارة بلاد الرافدين–

النظم القانونية في الحضارات القديمة

يقصد بالحضارات القديمة تلك الحضارات التي نشأت قرب حوض البحر الأبيض المتوسط وأهمها أربعة : اثنتان في الشرق كانتا متزامنتين هما حضارة بلاد الرافدين وحضارة مصر في عهد الفراعنة،واثنتان في الغرب قامتا تباعا تلت إحداهما الأخرى الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية ، فمن خلال التنقيب الأثري في أواخر القرن 19 اكتشفت أقدم الشرائع في حضارة بلاد الرافدين[18].

سنتناول بالدراسة حضارة شرقية هي حضارة بلاد الرافدين، وأخرى غربية هي الحضارة الرومانية ،مع التذكير أن الحضارات الشرقية هي أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية.

النظم القانونية في حضارة بلاد مابين النهرين (الميزوبوتامية)

إن كلمة (ميزوبوتامية) هي كلمة إغريقية تتكون من جزأين (ميزوس) وتعني وسط، و(بوتاموس) وتعني النهر لذلك يصطلح عليها بلاد مابين النهرين ويقصد بالنهرين دجلة والفرات [19]، وتسمى أيضا أرض الهلال الخصيب وبلاد الرافدين وهي بلاد العراق حاليا.

أولا :الإمبراطوريات التي تعاقبت على بلاد الرافدين

ارتبطت التنظيمات القانونية في تلك الفترة بأنظمة الحكم فارتبطت بالإمبراطوريات المختلفة التي تعاقبت

[18] محمد الطاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.5
[19] محمد طاهر أورحمون، المرجع نفسه، ص.5

على حكم بلاد مابين النهرين والتي سنذكر أهمها حسب ترتيبها الزمني.

1-الإمبراطورية السومرية 2350/3700 ق م

لم يتفق الفقهاء على أصل السومريين غير أنه من المؤكد أنهم أول من سكن جنوب بلاد النهرين، حيث أسسوا مدنا أهمها أور،و لجش ولا رسا.

تمكن السومريون من بناء إمبراطوريتهم التي تقوم من الناحية السياسية على نظام الدولة المدينة، دون أن تتطور إلى الدولة الموحدة، وكان يحكم المدينة ملك أو أمير أو كاهن، وقوانينها عبارة عن عادات وتقاليد وأعراف ما عدا مدينة أور التي قامت بجمع قوانينها على شكل تشريعات شكلت أهم مصادر قانون حامو رابي[20].

2- الإمبراطورية الأكادية -2000/2350 ق م

تأسست الإمبراطورية الأكادية في مدينة أكد على أنقاض الإمبراطورية السومرية تحت رئاسة الإمبراطور سيرجون الأكادي و ضمت الأكاديين الذين لهم أصل سامي وقد جاؤوا من سوريا.غير أن هذه الإمبراطورية لم تدم طويلا بسبب ضعف الملوك الذين جاؤوا بعد وفاة الملك المؤسس وكثرة النزاعات و تفاقم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية[21].

3-الإمبراطورية البابلية (2000-1594) ق م

البابليون أصلهم سامي جاؤوا من سورية واستقروا في مدينة بابل في القرن 19 ق م وكان حمو رابي سادس ملوكهم، اشتهر بقانونيته حيث دام حكمه حوالي 40 سنة، ويعد قانون حمو رابي أهم اثر قانوني تملكه الإنسانية اليوم حيث يشكل جوهر أي دراسة لتاريخ النظم القانونية القديمة لأنه وصل إلينا كاملا [22].

[20] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.11.
[21] مريم عمارة، المرجع نفسه، ص.11.
[22] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.11.

لكن بوفاة حمو رابي عجز من خلفه عن حماية إمبراطوريتهم الشاسعة وتعرضت للغزو من طرف قبائل من الشرق والغرب وأقيمت على أنقاضها ممالك كمملكة الحيثيين ومملكة الكاشيين .

4-الإمبراطورية الأشورية: الأشوريون 612/1153 ق م

سكن الأشوريون شمال بلاد الرافدين وهم مزيج من شعوب يغلب عليهم العنصر السامي ، وهم ينسبون إلى البقعة التي سكنوها وهي أشور ،لقد تعاقب على حكم الإمبراطورية الأشورية مائة وستة عشر ملكا وتوسعت إلى مدى لم تبلغه أي إمبراطورية من قبل غير أن إمعان ملوكها في الحروب المتواصلة أدى إلى تقويض هذه الإمبراطورية[23]....

5-الإمبراطورية الكلدانية- الكلدانيون 539/626 ق م

في مراحل ضعف الإمبراطورية الأشورية انتقل الحكم فيها إلى الكلدانيين الذين نزحوا من سوريا واستوطنوا بلاد النهرين ومن أقوى ملوكهم الملك نبو بولصر الذي يعود له فضل تأسيس هذه الإمبراطورية كان حكمهم قصيرا جدا وبزوال إمبراطوريتهم فقدت بلاد الرافدين استقلالها ودخلت مرحلة الانهيار الحضاري بعد أن غزاها الملك الفارسي قورش ثم ضمها إلى مملكته.

بزوال الإمبراطورية الكلدانية سقطت بلاد الرافدين ودخلت مرحلة الانهيار الحضاري، حيث تعاقب عليها المستعمرون الفرس ثم الإغريق ثم الرومان ولم تتحرر إلا سنة 638م حيث أصبحت أرضا إسلامية بوصول الإسلام إليها[24].

[23] محمد طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.7
[24] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.12

ثانيا:المجموعات القانونية في بلاد الرافدين:

نذكر أهمها حسب ترتيبها الزمني كما رتبت في كتب القانون: قانون أورو كاجينا، قانون أور نامو، قانون اشنونا، قانون لبيت عشتار، قانون حامو رابي.

1-قانون الإصلاح الاجتماعي: ظهر هذا القانون سنة2360 ق م في مدينة لاكاش العراقية ويسمى أيضا باسم الملك الذي وضعه – قانون اورو كاجينا – وسمي بقانون الإصلاح الاجتماعي لأن نصوصه تناولت مواضيع اجتماعية مختلفة سعى من خلالها الملك اورو كاجينا للقضاء على الفساد والدفاع عن المستضعفين ، كما عمل أيضا على تحسين وضعية الفقراء ومحاربة اللصوص[25] .

2- **قانون أور نامو** : أورنامو ملك حكم في الفترة – 2103/2111 قبل الميلاد ، أصدر أور نامو قانونه الذي يتكون من ديباجة وإحدى ثلاثون مادة عرضت موضوعات قانونية مختلفة كالأحوال الشخصية و الرق و الاعتداء على الأشخاص وغيرها [26].

3-قانون اشنونا : نسبة لمدينة اشنونة في العراق سنة –1930 ق م – وهو يضم ستين مادة تشمل مجموعات تتعلق بالأسعار والأجور والرق والعقود والتجارة والأحوال الشخصية ، لم ترد فيه لا المقدمة ولا الخاتمة حيث عزا بعض المؤرخين ذلك لضياع النص الأصلي، يتميز هذا القانون بنصه على مبدأ الظروف المشددة والمخففة للعقوبة ،فإذا وقعت السرقة نهارا كانت العقوبة دفع التعويض، أما إذا كانت السرقة ليلا فالعقوبة الإعدام[27].

[25] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.28
[26] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.12
[27] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.32

4-قانون لبيت عشتر : أصدره الملك عشتر لا بيت حوالي سنة – 1870 ق م – ضم 38 مادة وفق منهجية واضحة – مقدمة ، متن، خاتمة –عالجت الموضوعات التالية : نظام الأسرة ، نظام الملكية ، نظام الرق ، ورغم قلة مواد هذا التشريع فانه عالج ما أهملته التشريعات السابقة نظامي الرق والميراث[28].

5-قانون حمورابي : اصدر هذا القانون الملك حمو رابي وهو سادس ملوك بابل سنة – 1700 ق م – ويحتوي هذا التشريع على ديباجة ومائتين واثنين وثمانين مادة وخاتمة وهو أهم اثر قانوني تملكه الإنسانية لأنه وصل إلينا كاملا، حيث شمل موضوعات قانونية مختلفة كنظام التقاضي ونظام الجرائم ونظام الأموال والعقود والرق .

إن أهم أثر قانوني تملكه البشرية اليوم هو قانون حمو رابي الذي يشكل جوهر أي دراسة للقانون،لأنه أقدم شريعة مكتملة تلبي جميع حاجيات المجتمع وتعالجها في تلك العصور، سياسيا وإداريا واقتصاديا واجتماعيا [29]، ويتكون هذا القانون من 282 مادة مع مقدمو وخاتمة:

المقدمة: مقدمة هذا القانون كتبت بأسلوب أدبي رائع، أقرب منه للشعر من النثر، حيث استهلها بذكر الآلهة العظام لديه، ثم استعرض فيها ألقابه وأعماله العسكرية والعمرانية.

الخاتمة: فكتبت بأسلوب قريب إلى الصياغة القانونية

نص القانون: مواد القانون قسمت إلى عدة مجموعات حيث تضم

- التقاضي: الاتهام، شهادة الزور، تلاعب القضاة
- الأموال: السرقة، هروب الرقيق ،وأحكام تتعلق بالأراضي
- الأشخاص: الأحوال الشخصية، والجرائم الزوجية ،والأجور

[28] محمد الطاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.19

[29] خضر الحموي، التفاعل القانوني في حوض البحر الأبيض المتوسط بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص.85

ملاحظة: هناك مجموعتين قانونيتين ظهرتا بعد قانون لبيت عشتار وهما القوانين الأشورية التي غلب عليها الطابع العسكري، والقوانين الحيثية التي ركزت على المسائل المدنية والمسائل الجنائية.

المحاضرة الرابعة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة حضارة بلاد الرافدين

عوامل تطور النظم القانونية في بلاد الرافدين

ارتبط القانون في بلاد الرافدين بنظام الحكم و إرادة الملوك. وساعدهم في ذلك ظهور الكتابة ، و تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي و الديني .

أولا :ارتباط القانون بنظام الحكم

يقو م نظام الحكم في بلاد الرافدين على أساس فكرة التفويض الإلهي حيث الملك يتقلد مهامه باعتباره وسيطا بين الإله المعبود والمحكومين لذلك يتمتع الملك بسلطات مطلقة في مواجهة المحكومين الذين يجب عليهم طاعته ، فترتب على ذلك أن القانون لا يخرج عن كونه تعبيرا عن إرادة الإلهة توحي به إلى الملك[30].

ثانيا :تأثير الجانب الاقتصادي

كان التنظيم الاقتصادي في بلاد الرافدين متطورا لأنها بلاد مفتوحة على الخارج حيث اهتم الملوك بالزراعة والصناعة والتجارة[31]. ذلك ما نعرضه تباعا من خلال التعرض لمقومات الاقتصاد آنذاك الزراعة والصناعة ثم التجارة .

أ-الزراعة : احتلت المرتبة الأولى في كل عصور هذه الحضارة ما عدا عصر الاشوريين. ويرجع ذلك لخصوبة الأرض ووفرة المياه، وتكفي الإشارة إلى أن أول محراث للإنسانية ظهر في هذه الحضارة. وقد اهتم حمو رابي في قانونه بعقود تأجير الأرض وكيفية تسديد الفلاحين لأجورهم وديونهم وتربية المواشي[32].

[30] صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص.389
[31] دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم، دار الرغائب، الجزائر، ص.31

ب–الصناعة: عرف السومريون والبابليون النسيج والصناعة والطرز والفخار أيضا، أما الأشوريون فقد اهتموا بالعمران والأسلحة والمعادن والزجاج، كما برعت هذه الحضارة في العمل الحرفي وهو ما أورده حمو رابي في قانونه في مادته 274 حيث ذكر أنواع الحرفيين كالخياطين والبنائين وصناع الآجر[33].

ج–التجارة: مثلت التجارة رافدا هاما للاقتصاد في بلاد الرافدين رغم نقص المواد الأولية حيث استوردت هذه الحضارة العاج والجوهر من الهند والذهب من مصر والنحاس من قبرص وصدرت الأقمشة كمنتجات مصنعة، نشير إلى أن مدينة بابل كانت مركز التسوق بين الشرق والغرب، وفي هذه الفترة ظهرت النقود حيث قرر حمو رابي ثنائية النقود حيث قنن العادات السابقة التي تعتبر الشعير محلا للتبادل ونظم النقود المعدنية "نحاس–فضة–ذهب"، حيث ساهم ذلك في اتساع التجارة مع الشعوب البعيدة[34].

ثالثا: تأثير الجانب الاجتماعي

كان المجتمع الميزو بوتامي مجتمعا طبقيا أساسه عدم المساواة والتمييز بين فئاته ، وهذا الأمر كان له تأثيرا واضح المعالم في النظم القانونية، خاصة على مستوى نظام العقوبات التي كانت تختلف من طبقة إلى أخرى، وعلى مختلف المراحل التاريخية كان المجتمع الميزو بوتامي يتشكل من ثلاث طبقات هي طبقة الأحرار، وطبقة العامة، وطبقة العبيد، وفوق هذه الطبقات الثلاث طبقة عليا تشمل الملك وحاشيته ورجال الدين [35]، وموظفي القصر الملكي والكتاب والكهان والجنود، كانت لهذه الطبقة امتيازات كبيرة.

---

[32] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.23

[33] بن ورزق هشام، المرجع نفسه، ص.23

[34] صوفي حسن أبو طالب، المرجع السابق، ص.418

[35] محمد طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.13

أما الطبقات الثلاث التي شكلت مكونات المجتمع الميزوبوتامي فهي كالاتي:

أ-**طبقة الأحرار(الأولو)**: وتتكون من التجار والحرفيين وملاك الأراضي حيث يتمتعون بشخصية تامة و لهم الحق في الملكية وتكوين الأسرة وتولي الوظائف العامة، والمساهمة في الحياة العامة وبالمقابل وجب عليهم احترام القوانين التي سنها الملوك وتطبيقها والالتزام بها.

-كانت المرأة في هذه الطبقة تتمتع بالأهلية القانونية متزوجة كانت أم لا، فلها ممارسة التجارة والصناعة والوظائف العامة وإبرام العقود والتصرف في أموالها[36].

ب-طبقة المساكين(الموشكينو): هي طبقة بين الأحرار والعبيد وتتكون من العبيد المعتقين والأحرار المسقطين والأجانب الوافدين،والعمال والحرفيين والمزارعين، حيث كان لها الحق في تكوين الأسر وكسب الأموال المنقولة دون العقارات، ولا يتولون الوظائف العامة[37]، " وهذه الطبقة تخضع لعقوبات أقسى من العقوبات التي يخضع لها الأحرار".

ج-طبقة الرقيق(الواردو): تتكون هذه الطبقة من العبيد وهم الأشخاص المقبوض عليهم كأسرى حرب وكذلك الأبناء الذين يباعون من طرف آبائهم أو يرهنون من قبلهم حيث كان لرب الأسرة أن يرهن زوجته على أن لا يتجاوز ذلك 3 سنوات، كما يدخل في هذه الطبقة أولاد الأمة، والأشخاص الذين يرتكبون الجرائم كجريمة الإبلاغ الكاذب أو إنكار الطفل المتبنى لأبيه حق التبني، أما عن حقوق هذه الطبقة فقد تمتع العبيد بالحق في تكوين أسرة والزواج حتى من الحرائر والتمثيل أمام القضاء والبيع والشراء[38].

---

[36] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.24

[37] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.22

[38] ميمونة سعاد محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص.17

إن وجود العبيد يفرض وجود آليات لعتقهم و تحريرهم حيث نجد أن حمو رابي وضع ثلاث حالات للعتق:

1-يعتق أولاد الأمة عند وفاة أبيهم الحر

2-مضي 3سنوات على رهن الزوجة

3-رجوع العبد البابلي إلى بابل إذا اشتراه الغير عند هجرته

وخارج هذه الحالات فإن للسيد الحق في عتق عبده رفقا به اوعند وفاء هذا الأخير بمبلغ حريته ويتم العتق أمام المحكمة[39].

رابعا :تأثير الجانب الديني

كان سكان هذه الحضارة يعتقدون أن الآلهة هي مصدر جميع القوانين وهي التي أوحت بها للملوك، وتبقى الآلهة المسائلة والمحاسبة لهم ، وهذا في الاعتقاد أوجد الشعور لدى الملوك بأن الالتزام بهذه القوانين وتنفيذها يعد واجبا دينيا، لذلك كان الملوك يتفاخرون عند إصدارهم للقوانين باعتبارها تنفيذا لرغبة الآلهة، وبهدف نشر العدل والحق[40].

[39] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.25

[40] محمد طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.25

المحاضرة الخامسة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة حضارة بلاد الرافدين

مظاهر النظم القانونية الميزو بوتامية "بلاد الرافدين"

تعد علاقة الحكام بالمحكومين والعلاقات الأسرية ونظام الجرائم والعقوبات أهم المحاور التي يعالجها القانون في كل العصور، حيث سنتعرف على هذه المظاهر في حضارة بلاد الرافدين والوقوف على أهم القواعد القانونية السائدة في تلك الفترة.

أولا- نظام الحكم

يعد النظام الملك السمة البارزة التي طبعت كل الإمبراطوريات التي حكمت بلاد الرافدين، فالملك هو حاكم المدينة وسلطاته واسعة، إلا أنها مقيدة من طرف الكهان الذين كان لهم نفوذ قوي وتأثير على الملك ، ومقيد أيضا بسلطة الأسياد الذين استطاعوا من خلال وجودهم على مستوى الإدارة والقضاء من توسيع نفوذهم وتأثيرهم على نظام الحكم[41]، و تتمثل أهم الأنظمة التي سادت تلك الفترة في:

أ -**الحكم الديني:** الذي ساد عند البابليين

ب **الحكم الإقطاعي:** الذي ساد عند الحثيين

أ- نظام الحكم عند البابليين "الديني":

وزع الحكم في هذه الفترة بين الملك والكهنة والأسياد، سياسيا وإداريا وقضائيا.

[41] ميمونة سعاد، المرجع السابق، ص.14

سياسيا: الملك عند البابليين والآشوريين هو حاكم المدينة الذي يحمي الضعفاء وينشر العدل وهو مندوب إله المدنية وممثل شعبه عند الإله، حيث كان للكهنة تأثير كبير في تعيين وإسقاط الملك وبهذا فإن تلك الإجراءات والألاعيب التي يتمتع بها الكهنة يمكن أن تطيح بالملك من خلال نزع الثقة والشرعية عنه رغم أن الحكم في تلك الفترة كان ملكيا وراثيا[42].

إداريا: كان للملك موظفين مركزيين وآخرين محليين، كما أن إدارة الأملاك والمعابد كانت من صلاحيات الملك والكهنة[43]، لذلك نجم عن ذلك التقسيم الإداري التنظيم التالي:

* **الإدارة العامة:** وجد نوعان من الإدارة في عهد حمو رابي بالإضافة إلى إدارة المعابد.

* **إدارة مركزية:** يرأسها الملك ويساعده عدد من الموظفين يشرف عليهم الوزير الأول "إيساكو" وهم يقومون بجمع الضرائب وتنفيذ التعليمات.

* **إدارة محلية:** يتولى هذه الإدارة حكام الأقاليم الذين عينهم الملك ليعملوا تحت سلطته ورقابته، ومن أجل منع حكام الأقاليم من التعسف أنشأ نظام التفتيش حيث يمر المفتشون باستمرار على الأقاليم للتحقيق في شكاوي المتضررين من تصرف حكام الأقاليم[44].

* **إدارة الأملاك والمعابد :** ساد الاعتقاد في بلاد الرافدين أن الآلهة يجب العناية بها وخدمتها فبنيت لها المعابد لتؤدى فيها الصلوات والطقوس والشعائر [45]، في البداية كان التصور السائد في هذه الحضارة بأن المالك الوحيد للأرض هو المعبد باسم الإله ودور رجال الدين هو توجيه العمل والإنتاج حسب احتياجات المجتمع. أما الملك فهو مجرد محافظ على إدارة الأراضي المعهودة إليه ولا يتصرف كمالك، غير أن هذا التصور تغير حيث وجد

[42] دليلة فركوس، المرجع السابق، ص.41
[43] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.21
[44] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.20
[45] محمد طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.11

التمييز بين الأملاك العامة والخاصة، فالأملاك الخاصة هي ملك لصاحبها يتصرف فيها تصرف المالك الشرعي، أما الأملاك العامة قلا يمكن التصرف فيها وإنما يجب حراستها وصيانتها[46].

3-قضائيا: تولى الملك والكهنة والأعيان القضاء في تلك الفترة حيث وزع القضاء بين الكهنة والأعيان في عهد حمو رابي أما الملك فيبقى القاضي الأعلى الذي من حقه تفويض القضاء للحكام أو الاحتفاظ به[47].

* **قضاء الكهنة والأعيان:** كان الكهنة ينظرون في جميع المسائل خاصة الدينية ويتم ذلك في المعبد وقد عمل حمو رابي على تقليص دورهم حيث اقتصرت سلطتهم القضائية على تلقي اليمين لطرفي الدعوة أو الشهود. لكن بعد انقضاء حكم حمو رابي عادوا من جديد، أما القضاة المدنيون فقد ظهروا قبل حمو رابي وانتشروا في عهده، وكانوا هم من يفوضهم الملك لتولي مهمة القضاء ،أما الكهان فتقلص دورهم في القضاء وأصبحوا استثناء[48].

* **القضاء المفوض والقضاء المقيد(المعلق)**

كان الملك يفوض القضاء للسلطات التالية:

-الوالي -حاكم المدينة -المجالس القضائية -قضاة المقاطعات.

أما القضاء المعلق أو المقيد فكان الملك يحتفظ في بعض القضايا والنزاعات بالقضاء لنفسه وهو ما يصطلح عليه بالقضاء المعلق كاحتفاظه بالنظر في قضايا المعاملة السيئة للرعايا.

وجدت في تلك المرحلة المحكمة الملكية وهي محكمة استثنائية مكونة من الملك وبعض القضاة وتصدر أحكامها بحضور الشهود الذين تكتب أسماؤهم بجانب اسم القاضي ضمن المحاضر[49].

---

[46] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.22
[47] بن ورزق هشام، المرجع نفسه، ص.22
[48] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.20
[49] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.23

ب-نظام الحكم عند الحثيين

تعرضت الإمبراطورية البابلية في مرحلة ضعفها لهجمات شعوب وقبائل من الشرق والغرب ، حتى إن بعض تلك القبائل تمكنوا من إقامة ممالك على ارض بابل ، كمملكة الحثيين الذين قدموا من أوروبا عن طريق البوسفور ، ودام حكمهم ثمانون عاما[50].

تأسست الدولة الحثية على نظام الإقطاع سياسيا واجتماعيا والملك هو السيد الإقطاعي، وهو محاط بالأمراء الذين هم من عائلته عادة، فخلافا للعصر البابلي فإن للملك سلطات واسعة ولا يحكم باسم الإله، فهو يمارس السلطة دون قيد من الأعيان ولكن سلطته مقيدة بمضمون المعاهدات التي يبرمها.

المعاهدات : الدولة الحثية تنظم علاقاتها داخليا وخارجيا بموجب معاهدات مكتوبة .

* **معاهدات التحالف:** وتتم بين الدولة الحثية وغيرها من الدول.

* **معاهدات الحماية** : وتتم بين الدولة الحثية و الدول التي رضخت لها حيث تعيش تلك الدولة تحت حماية الحثيين.

* **معاهدات مقطعية** "الإقطاع": وكانت تنظم العلاقة بين الملك والمُقْطَعين حيث يديرون الأراضي التي منحها لهم الملك ويستفيدون من الحماية، و كان الإقطاعيون يقدمون احترامهم سنويا في حفل رسمي ويدفعون الضرائب.

أركان المعاهدة:تتضمن المعاهدات التي تبرمها الدولة الحثية ركنين هما :

***الريسكو:** وهو الموافقة أو الرضى.

***الماميتو:** وهو اليمين ويجب توفره في المعاهدات المتساوية الأطراف وفي معاهدات الحماية[51].

[50] محمد طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.7

المحاضرة السادسة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة حضارة بلاد الرافدين

مظاهر النظم القانونية في بلاد الرافدين

ثانيا: نظام الأسرة

كانت الأسرة الأساس الذي قام غليه المجتمع الرافدي عبر مختلف العصور، خاصة في عهد حاموا رابي الذي نظم الزواج وانشأ التبني ووضع قواعد الميراث[52]، وهو ما نفصله تباعا.

***الزواج:** تبنى الأسرة في حضارة الميزو بوتامي على نظام الزواج والأصل فيه زوجة واحدة مع استثناءات قد تسمح بالتعدد كحالة مرض الزوجة أو عدم الإنجاب.

عرف مجتمع بلاد الرافدين موانع الزواج فلا زواج بين الأصول والفروع والابن وزوجة الأب، كما أن الزواج لا يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الطبقية بين الزوجين[53]، وللزواج مراحل:

***مرحلة الخطوبة:** وهي اتفاق بين الخاطب وأولياء المخطوبة يدفع أثناءه مبلغ مالي يسمى الترهاتو.

***مرحلة تحرير العقد:** يجب لصحة العقد تحرير العقد في سند خطي ويتضمن أطراف العقد.تحديد الأموال، تحديد العقوبات، تحديد شروط الطلاق المحتمل اليمين[54].

***الأموال التي تمنح للمرأة حين زواجها وهي:**

-البيبلو -الترهاتو -الشركتو -النودونو.

---

[51] بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، ألقيت على طلبة س1 ليسانس، 2014

[52] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.23

[53] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.15

[54] مزردي عبد الحق، المرجع السابق، ص.37

أ-**البيبلو**: أموال منقولة تقدم كهدية من الخاطب لخطيبته قبل انعقاد الزواج، فإذا لم ينعقد الزواج بسبب الخطيب احتفظت بها، أما إن كانت هي السبب يلتزم وليها بإرجاع ضعف ما قبضه.

ب-**الترهاتو** : وهو هدية رمزية من الزوج لوالد الزوجة كدليل على انعقاد الزواج يصير حقا للزوجة في حالة الإنجاب ولا يحق التصرف فيه قبل ذلك، حيث يمكن أن يرد في الحالات التالية:

-عدم إتمام الزواج بسبب والد الزوجة ويرد الضعف

-وفاة أحد الزوجين قبل البناء "الدخول"

-وفاة الزوجة قبل الإنجاب

ج-**الشركتو**: وهو هبة من أب الزوجة لابنته وهي أموال منقولة أو عقار تقوم مقام نصيب البنت من الميراث.

د-**النودونو**: وهو هدية من الزوج لزوجته خلال حياتهم الزوجية وذلك لمساعدة الزوجة في حالة الوفاة المفاجئة لتأمين معيشة الأولاد، ويمكن أن يكون مالا منقولا أو عقارا[55].

***انحلال الزواج**:يتم انحلال الزواج في المجتمع الميزو بوتامي بطريقتين : بطريقة طبيعية أو بطريقة ارادية.

أ-**الإنحلال الطبيعي**: وذلك عند وفاة أحد الزوجين.

ب-**الانحلال الإرادي**: ويكون إما بإرادة الزوج "الطلاق" أو بطلب من الزوجة.

الطلاق: وهو لا يخضع لإجراءات معقدة حيث يتم برسالة موضوعها الطلاق عليها ختم الزوج.

طلب من الزوجة "الخلع": حسب المادتين 142-143 من قانون حمورابي فإن الزوجة لا يمكنها أن تترك زوجها دون سبب جدي وإلا عوقبت بالموت[56].

[55] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.16

و عرفت تلك الفترة نوعين من الانحلال :

ج-**الانحلال الوقتي:** المادة 133 من قانون حمو رابي ويخص زوجة أسير الحرب التي لا تستطيع إطعام أولادها.

د-**الانحلال الدائم:** المادة 136 من قانون حمو رابي يخص الزوجة التي تركها زوجها وغادر بلده كارها فإن الزوجة يحق لها الزواج من جديد وأن لا تعود لزوجها الأول حتى وإن عاد[57].

ت-**نظام الإرث:** نجد الإرث عند حمو رابي كأصل من حق الأبناء الشرعيين الذكور دون الإناث، فحق الإناث في الإرث تأخذه المرأة بمناسبة زواجها، وترث الإناث في حالة عدم وجود الأبناء الذكور أو الإخوة.

ث-**نظام التبني :** أنشأ هذا النظام ليحل الابن من التبني محل الابن الحقيقي،وذلك بإدخال شخص أجنبي عن الأسرة ضمن افردها ويتم بموجب عقد يدعى عقد التبني يشترط فيه الرضا و التسليم، ويترتب على الإخلال بهذا العقد جزاءات صارمة[58].

---

[56] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.25

[57] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.17

[58] مزردي عبد الحق، المرجع السابق، ص.40

المحاضرة السابعة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة حضارة بلاد الرافدين

مظاهر النظم القانونية في بلاد الرافدين

ثالثا – نظام الجرائم والعقوبات

أ –مميزات نظام الجرائم والعقوبات في بلاد الرافدين

يتميز قانون حمو رابي بمميزات يمكن تعدادها على النحو التالي:

*عدم المساواة في تطبيق العقوبة بين الطبقات الاجتماعية ،حيث تختلف العقوبة المرصودة للجريمة الواحدة من طبقة إلى أخرى.

*عدم شخصية العقوبة ، لان العقوبات لم تكن قاصرة على مرتكب الجريمة باعتباره الفاعل، بل كانت أحيانا تمد لتطال أشخاصا آخرين من أقاربه.

*يتميز قانون حاموا رابي أيضا بصرامة العقوبات وشدتها، سواء كانت الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص أو تلك المرتكبة ضد الأموال[59].

ب–**أقسام الجرائم في بلاد الرافدين:**

1–جرائم الاعتداء على المصلحة العامة: وهي الجرائم التي ترتكب ضد الدولة أو في حقها ك:

– جريمة القدح في الملك

[59] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.28

– جريمة التمرد على الملك

– جريمة الاعتداء على المعتقدات الدينية

–الهرب من الخدمة العسكرية

–إيواء المعادين للدولة

–مساعدة الرقيق على الهروب حيث وضعت لها عقوبات صارمة في الغالب الإعدام "شنقا، حرقا..... "[60].

2–**جرائم الاعتداء على المصلحة الخاصة** : نجد أن قانون حمو رابي يعد من بين الشرائع التي قررت مبدأ القصاص على جرائم الأشخاص مع التفريق بين الجرائم العمدية وغير العمدية.

أ –**الجرائم ضد الأشخاص**

–القتل أو المساس بعضو من الأعضاء:

في هذه الحالة فإن العقوبة المرصودة لهذه الجريمة تختلف بالنظر إلى حالة المجني عليه

–إذا كان حرا وارتكب عليه الفعل عمدا وأدى إلى موته فالجزاء هو القصاص

–إذا كان الفعل خطأ فالدية تحل محل القصاص (نفس الحكم ينطبق عند المساس بأحد الأعضاء، العين، الأذن.....)

–إذا كان المجني عليه عبدا فإن الجاني لا يلتزم إلا بالتعويض ونشير إلى أن قيمة العبد هي نصف قيمة العامة "المساكين".

[60] طاهر أورحمون، المرجع السابق، ص.33

-الضرب والجرح:

في هذه الحالة ننظر إلى الفاعل:

-إذا كان الفاعل حرا فإنه يعاقب بالغرامة في حالة العمد، وفي حالة الخطأ المؤدي إلى الجرح فإنه يدفع نفقات العلاج.

-إذا كان الفاعل عبدا فإنه يعاقب بقطع أذنه[61].

ملاحظة: أشار قانون حمو رابي إلى مسألة ضرب المرأة الحامل وفرق بين الحرة و الأمة

- ضرب المرأة الحرة الحامل ضربا يؤدي لسقوط جنينها تجب فيه الغرامة، فإذا أدى الضرب إلى موتها كانت العقوبة قتل ابنته.

- ضرب الأمة الحامل فعقوبتها الغرامة المالية في كل الحالات.

ب-الجرائم ضد الأموال:

حسب المادتين 32-109 من قانون حمو رابي نجد أن عقوبة الإعدام رصدت للسارق وقاطع الطريق، والمطفف في الكيل والميزان والمخادع[62].

العقوبات المقررة عند الإهمال المسبب للضرر

لم يفرق حمو رابي بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية وهذا يطبق على البناء والطبيب ، فالبناء يعاقب بالموت إذا سقط البناء وقتل صاحب المنزل وتقتل ابنته أو ابنه إذا سقط البناء وقتل ابن أو ابنة صاحب المنزل، أما إذا كانت الضحية عبدا أو أمة فإنه يلتزم التعويض مع تعويض قيمة ما تلف من البيت.

[61] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.19
[62] عصام الطوابي الثعالبي، المرجع السابق، ص.42

أما الطبيب فإن إهماله الذي أدى إلى تلف عضو المريض أو موته فإنه يعاقب بقطع يده إذا كان الضحية حرا، أما إذا كان عبدا فإنه يلتزم بالتعويض[63].

نتائج مستخلصة من دراسة المحور الثاني

– تعتبر النظم القانونية في بلاد الرافدين من أقدم القوانين التي عرفتها البشرية

– تعد الصياغة القانونية لهذه النظم أمرا ملفتا فهي توحي بأنها عبارة عن قضايا حكمت فيها المحاكم ثم نظمت ودونت على هيئة قانون

–رغم قدم هذه النظم القانونية فإنها قدمت للإنسانية مبادئ متطورة لا تزال معظم الشرائع الحديثة تأخذ بها

أمثلة: مبدأ القصاص، ومبدأ التعويض ،ومبدأ عدم جواز التعسف في استعمال الحق، ومبدأ التفريق بين العمد والخطأ.

تميزت العقوبات على الجرائم بالقسوة، وأيضا لم تفرق بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية ، وهي كذلك لم تأخذ بمبدأ شخصية العقوبة حيث ميزت في إنزال العقوبة على الجريمة الواحدة بين الطبقات.

[63] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.20

المحاضرة الثامنة

المحور الثالث :النظم القانونية في الحضارات القديمة الحضارة الرومانية

تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية

تميزت الحضارة الرومانية بتطور القانون نظرا لدقة صياغته وانضباط أحكامه، تكمن أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية كون معظم التشريعات الحديثة في العصر الحالي ما هي إلا امتداد للقانون الروماني، حيث لا تزال النظم والمصطلحات القانونية القديمة واضحة وظاهرة في جل القوانين الحديثة[64].

مهد الحضارة الرومانية كان مدينة روما سنة 753 ق م في ايطاليا والتي تأسست على ضفاف نهر التبر ، ثم اتسع إطارها ليشمل ايطاليا كلها، ثم امتد إلى بلاد كثيرة في الغرب والشرق، للإشارة أن فقهاء الرومان تأثروا بشكل أو بأخر بأفكار الفلسفة اليونانية[65].

وقد ذكرت الحضارة الرومانية في القران الكريم في قوله تعالى:{{ الم غلبت الروم في ادني الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون، في بضع سنين ، لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون، بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم}}[66]

كمدخل لدراسة النظم القانونية في هذه الحضارة سنتناول مفاهيم القانون عند الرومان في نقطة أولى، ثم المراحل التاريخية التي مرت بها الحضارة الرومانية، وأخيرا أهم المجموعات القانونية التي حكمت تلك الحقبة.

اولا: مفاهيم القانون وتقسيماته عند الرومان

نعرض مفاهيم القانون في نقطة أولى ثم تقسيمات القانون عند الرومان في نقطة ثانية

---

[64] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع السابق، ص.21

[65] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص.43

[66] سورة الروم، الآيات من 1-4، القرآن الكريم

أ- مفاهيم القانون عند الرومان:

يعبر الرومان على الحق والقانون بمصطلح واحد وهو يعني مجموعة القواعد الملزمة التي تحكم علاقات الأفراد في المجتمع والتي تفرض بقوة السلطة العامة[67].

تنظيم المجتمع الروماني لا يستند إلى قواعد القانون فقط، بل هناك قواعد الأخلاق، وقواعد الدين، لكن الرومان عمليا لم يسنوا قانونهم بناء على القواعد الأخلاقية أو الدينية، فالملاحظ أن القانون الروماني انفصل عن القواعد الدينية مبكرا، واعتبر الرومان القواعد القانونية من صنع البشر[68].

ب- أقسام القانون عند الرومان:

قسم الرومان القانون إلى أقسام مختلقة حسب المعيار

1-عام وخاص: وفق معيار الغاية

2-مكتوب وغير مكتوب: وفق معيار الكتابة

3-مدني و بريتوري: وفق معيار المصدر

-**القانون العام** : وهو الذي ينظم السلطات العامة وعلاقة الفرد بالدولة حيث يهدف إلى تنظيم شؤون الدولة مثل: "قانون الحكام، قانون العبادة، القانون الجنائي....."

-**القانون الخاص:** ويهدف إلى حماية المصلحة الخاصة للأفراد مثل:

"القانون المدني، قانون الشعوب، القانون الطبيعي... "[69].

---

[67] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع السابق، ص.25

[68] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.39

[69] بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم، المرجع السابق، ص48

ثانيا: المراحل التاريخية التي مرت بها الحضارة الرومانية

وقد مرت روما بمراحل عديدة في تاريخ تطور قانونها حيث قسم المؤرخون تلك المراحل التي مرت بها الإمبراطورية الرومانية إلى ثلاث مراحل.

-**العصر الملكي/ 754ق م _509 ق م:** بدأ هذا العصر بحكم الملك روموولوس وانتهى بحكم تاركوين الفخور حيث تعاقب على هذا العصر ستة ملوك سمتهم الاستبداد مما أدى إلى ثورة الشعب الروماني عليهم في القرن السادس قبل الميلاد.

-**العصر الجمهوري/ 509ق م _ 27ق م:** جاء هذا العصر بعد سقوط أخر ملوك العصر الملكي حيث تم تقاسم السلطة بين الطبقة الارستقراطية والمجالس الشعبية لكن الخلافات عصفت بهذا النظام مما دفع بيوليوس قيصر سنة 49 قم ليعلن نفسه إمبراطورا مدى الحياة.

-**العصر الإمبراطوري/ 27ق م _ 565 للميلاد :** عرفت روما في العصر الإمبراطوري أوج قوتها العسكرية والاقتصادية ، لكنها لاحقا انقسمت إلى إمبراطورية غربية عاصمتها روما وإمبراطورية شرقية عاصمتها القسطنطينية[70].

ثالثا: المجموعات القانونية الرومانية

1 -**قانون الألواح ألاثني عشر:** هو أول قانون مكتوب عرفته روما سنة 450 ق م، يتكون من اثني عشر لوحة كل لوحة تتضمن عددا من النصوص، وقد كان سبب إصداره ثورة العامة الذين كانوا يطالبون بالمساواة مع طبقة الأشراف.

[70] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.119

2 - **قانون الشعوب:** بعد توسع الدولة الرومانية ودخول شعوب وأجناس مختلفة فيها ، أصبح قانون الألواح ألاثني عشر لا يستجيب لمتطلبات الوضع الجديد لأنه كان خاصا بالرومان فقط ما أدى إلى استحداث قانون جديد يعرف باسم قانون الشعوب .

3 - **القانون البري توري:** تكون مع الوقت لأنه عبارة عن أحكام قضائية يصدرها البري تور وهو الحاكم القضائي تم جمعها لتصبح مصدرا من مصادر القانون.

4 - **قانون تيودوز:** حمل هذا القانون اسم الإمبراطور تيو دوز الذي اشتهر بقانونيته حيث حكم بين سنة 408 الى سنة 450 ميلادي.

5 - **مجموعات جوستيان:** يعود هذا القانون للإمبراطور جوستيان الذي حكم من سنة 527 الى سنة 565م حيث عمل هذا الإمبراطور على جمع أضخم تجميع للمدونات القانونية التي عرفها المجتمع الروماني والتي أطلق عليها اسم مجموعة القانون المدني الروماني[71].

[71] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.119

المحاضرة التاسعة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة

تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية

أولا :مرحلة العصر الملكي:

أسست مدينة روما 754ق م من طرف الملك روم ولوس من أجناس مختلفة لآتين– سابيين– الأتروسك، في هذا العصر مارست الملكية السلطة التنفيذية ، بمساعدة مجلس الشيوخ المؤلف من رؤساء الجماعات ومجلس الشعب الذي يمارس السلطة التشريعية ،ثم تأتي الدهماء أو ما يعرف بالعامة بمن فيهم الشعوب التي سيطر عليها الرومان وأخضعوها لحكمهم[72].

أ–**النظام الاقتصادي:** كانت روما تعتمد على الزراعة وبعض المبادلات التجارية بين الأسر وكانت رؤوس الدواب تعتبر سلعة ثابتة إلى حين اكتشاف النقود المعدنية وهي النحاس آنذاك، لقد كان اقتصاد روما اقتصادا مغلقا لأن روما كانت تعيش على ما تنتج ولم يعرف التبادل إلا نادرا [73]، لقد احتكر الأشراف والنبلاء امتلاك الأراضي بينما نصيب العامة هو تقاضي أجرة العمل فقط.

ب–**النظام الديني** : يتميز الدين عند الرومان بالاعتماد على الشعائر لا المبادئ فقد صنع الرومان الآلهة وعبدوها عبادة عامة في المعابد و عبادة خاصة في المنازل، كانت طبقة رجال الدين هي المهيمنة على تطبيق القانون وتفسيره ولا تنتج التصرفات القانونية أثرها إلا إذا أخذت صبغة دينية[74].

---

[72] جان توشار، الاسس والنظرية والفلسفية للأنظمة السياسية، ترجمة علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص.53

[73] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع السابق، ص.43

[74] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع نفسه، ص.44

ج-**النظام الاجتماعي:** كان المجتمع في روما طبقيا.

- **طبقة الأشراف** "**المواطنون**": وتتكون من العشائر، فالعشيرة الرومانية هي الوحدة الأساسية في تكوينها، حيث تضم هذه الطبقة بالإضافة إلى الملك رجال الدين وأعضاء مجلس الشيوخ ومجلس الشعب، وكذلك قادة الجيش وجنوده وحكام المدن ، فالمواطن الروماني هو من كان متمتعا بالجنسية الرومانية والتي كانت في البداية حصرية لطبقة للأشراف فقط[75].
- **طبقة العامة:** والعامة هم أيضا من الأحرار ولكنهم من الناحية القانونية ليسو جزءا من المدينة ولا يمكنهم المشاركة في المهام التشريعية، وحرم العامة أيضا من العبادة العامة واقتصروا على العبادة الخاصة، ولكن مع تطور أوضاع الدولة الرومانية صدرت قوانين تعطيهم حق المشاركة السياسية والاجتماعية[76].
- **طبقة العبيد** "**الرقيق** ": يجتمع في هذه الطبقة الرقيق والأجانب وأسرى الجرب وكان الرق أنواع حيث عرف عبيد المزارع، المنازل.....،وكان العبيد لا يتمتعون باية حقوق فهم يعتبرون عديموا الاهلية[77].

د-**النظام السياسي:** كان الحكم يمارس من طرف ثلاث هيئات هي

الملك _ مجلس الشيوخ _ مجلس الشعب.

- **الملك:** كان الملك يحكم مدى الحياة ويختار من طرف سلفه أو يعين من طرف وسيط الملك الذي يعينه مجلس الشيوخ، وكانت سلطات الملك غير محدودة في كل المجالات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى دينية، فهو الكاهن الأعظم، والقاضي الأكبر، في البلاد وهو رأس السلطة السياسية في المملكة [78]،لذلك فهو من :

– يدعو مجلس الشيوخ ومجلس الشعب للانعقاد

[75] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص48
[76] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.33
[77] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.75
[78] مريم عمارة، المرجع نفسه، ص.72

– يقدم مشاريع قوانين

– يتولى الجهاز القضائي

– يختار من يخلفه

- **مجلس الشيوخ:** ويتكون من رؤساء العشائر وكبار القضاة والموظفين المتقاعدين الذين يشكلون الطبقة الارستقراطية فهو لا يشمل العامة نظرا لطابعه النخبوي، يبدي هذا المجلس رأيه في القضايا السياسية ومشاريع القوانين وتسيير الميزانية، وله مهمة استشارية، كما يصادق مجلس الشيوخ على قرارات مجلس الشعب، ليصبغها بالطابع الإلزامي[79].
- **مجلس الشعب:** ويتشكل من السكان الأحرار و القادرين على حمل السلاح .والمنتظمين ضمن القبائل ولا يدخله إلا الأشراف دون العامة، وله الحق في الموافقة أو رفض القوانين التي يقترحها الملك، وليس له حق الاقتراح أو التعديل للقوانين ولا يتدخل في اختيارات الملك[80].

مصادر القانون في هذه المرحلة

كانت روما في هذه الفترة بداية تكونها، لا تعرف سوى التقاليد و الأعراف قانونا لها، حيث تميزت بارتباط قواعد القانون بالتقاليد الدينية ، واقتصار تلك القواعد على أمور الأسرة وبعض النظم الدينية ، و كان الأشراف وحدهم من يحتكرون معرفة تلك القواعد، استمر ذلك إلى غاية ظهور قانون ألألواح ألاثني عشر[81].

[79] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.135
[80] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.28
[81] خضر الحموي، المرجع السابق، ص.187

المحاضرة العاشرة

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة

تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية

ثانيا: العصر الجمهوري"509ق م ـــ 27ق م":

يبدأ هذا العصر منذ سقوط الحكم الملكي و ظهور النظام الجمهوري سنة 509ق م بعد انهيار الملكية بفعل ثورة المزارعين ومساندة الأشراف لهم، حيث أرسل الرومان وفدا إلى بلاد الإغريق للاطلاع على نظام الحكم وكيفية ممارسة اليونانيين له،وعندما عاد الوفد إلى روما قرروا تأسيس نظام حكم جديد أطلقوا عليه مصطلح النظام العام [82]، سنتناول في نقطة أولى حالة المجتمع الروماني فكريا واجتماعيا وسياسيا على أن نتناول في نقطة ثانية مصادر القانون في هذه المرحلة من مراحل الدولة الرومانية.

1 -الحالة العامة للمجتمع الروماني

تتم دراسة الحالة العامة للمجتمع الروماني بالتركيز على الجوانب الثلاث : الفكرية والاجتماعية والسياسية.

أ-فكريا: سبقت الحضارة اليونانية الحضارة الرومانية لذلك تأثر الرومان بالإغريق، حيث استحدثوا أفكارا قانونية جديدة واهتموا بالتقسيمات للأفكار القانونية ،و تخلوا عن تقاليدهم المحافظة، وقاموا بتدوين قوانينهم العرفية في قانون الألواح ألاثني عشر الذي يعتبر البناء الأساسي للشريعة اللاتينية ، حيث تناولت أحكامه النظم المدنية بصورة مستقلة عن الدين، واتصف هذا القانون بكونه قانونا للرومان بمختلف طبقاتهم[83].

[82] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص.45
[83] خضر الحموي، المرجع السابق، ص.187

ب-اجتماعيا : كان المجتمع الروماني مكونا من الأشراف و طبقة العامة حيث كان للأشراف فقط تولي المناصب وحيازة الثروة ولم يكن للعامة حق الزواج من الأشراف، ومع بداية العصر الجمهوري تطورت التجارة وتوسعت وبدأ العامة يكسبون الثروة و منه ممارسة السياسة ،حيث أصبحوا يطالبون بالمساواة، وبعد مراحل عدة تحقق لهم ذلك وأصبحوا أعضاء في مختلف المجالس[84].

ج-سياسيا: عرفت الدولة الرومانية في هذه المرحلة هيئات الحكم التالية:

1-**السلطة التنفيذية "القنصلان"**:

بعد انقضاء الحكم الملكي سنة 509ق م حل محل الملك حاكمان "قنصلان" ينتخبهما مجلس الشعب لمدة سنة، يتمتعان بسلطات الملك وتقيدت سلطتهما بظهور التظلم أمام مجلس الشعب من أحكامهم الصادرة داخل المدينة، وكان للقنصلين العديد من الموظفين لمساعدتهما في تأدية المهام، ثم صار هؤلاء الموظفون حكاما ينتخبون من مجلس الشعب[85].

* **حاكم الإحصاء:** أنشأ هذا المنصب سنة 445ق م وهو ضابط عام مكلف بتحرير قائمة المواطنين وتصنيفهم تبعا لثروتهم[86]، ويقوم أيضا بمراقبة الآداب العامة: وقد سمح للعامة بتولي هذا المنصب وأصبح حاكم الإحصاء لاحقا هو من يختار أعضاء مجلس الشيوخ.

* **الحاكم المحقق:** كان يختار من طرف القنصلان لمساعدتهما في الأمور المالية وله أيضا اختصاص جنائي، ولاحقا أصبح ينتخب من طرف مجلس الشعب.

---

[84] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.33

[85] بن ورزق هشام، المرجع نفسه، ص.29

[86] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.133

* **حكام الأسواق:** أصبح مجلس الشعب ينتخب حكام الأسواق لإدارة شرطة المدينة وسمح للعامة بتولي هذا المنصب.

***الحاكم القضائي:**تولى الحاكم القضائي المسمى البري تور الفصل في المنازعات التي تحدث بين الرومان[87].

2- مجلس الشيوخ: أصبح أعضاء مجلس الشيوخ يعينون من قبل القنصلين من بين الحكام الجمهوريين الذين انتهت مدة ولايتهم ثم انتقل حق التعيين إلى حاكم الإحصاء.

وقد عرفت هذه الفترة اختصاصات مجلس الشيوخ توسعا ملحوظا، حيث أصبح له حق اختيار الحكام، وأصبحت القرارات الصادرة عنه تعتبر تشريعات، وله أيضا حق مساءلة الحكام قضائيا بعد انتهاء ولايتهم، و تعيين الحكام لإدارة الولايات الرومانية المحتلة من طرف الرومان، وله أيضا اختصاصات مالية في مجال الرقابة[88].

3-المجالس الشعبية: نظمت المجالس الشعبية في العصر الجمهوري تنظيما جديدا حيث ظهرت مجالس جديدة وحدثت المجالس القديمة.

أ-مجالس الشعب الثلاثينية القديمة

ب-مجالس القبائل وهذه المجالس تضم الأشراف والعامة وتساهم في انتخاب الحكام.

ج-مجالس الوحدات المئوية "جديدة"

[87] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.30
[88] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع السابق، ص.107

قامت هذه المجالس على تقسيم الشعب الروماني إلى 05 طبقات حسب معيار الثروة أو ما يملكه الإنسان، وكانت هذه المجالس تسهم في انتخاب القناصل والحكام والقضائيين وحاكم الإحصاء، وتنظر في مشاريع القوانين، وتظلمات المحكوم عليهم بالإعدام[89].

د-مجالس العامة: حصل العامة على حق الاجتماع في مجالس خاصة بهم سنة 471ق م، وكانت قرارات هذه المجالس تطبق على العامة فقط إلى غاية 287ق م حيث أصبحت قراراتها ملزمة للأشراف والعامة على حد سواء.

2- مصادر القانون في العصر الجمهوري

أدى التوسع الجغرافي للدولة الرومانية إلى ظهور مصادر جديدة للقانون

-العرف: يشكل العرف مصدرا أساسيا في معظم الحضارات القديمة

-التشريع: عرف الرومان في هذه المرحلة تنظيما وإجراءات خاصة لصدور التشريعات التي كان أهمها "قانون الألواح الإثني عشر"

-الفقه: تم في هذه المرحلة اللجوء إلى رجال القانون لتفسير الغموض الذي ورد في بعض التشريعات والقوانين

-القانون البري توري: بعد اتساع الدولة الرومانية لجأ القناصل إلى تعيين البريتور المدني للفصل في المنازعات التي تكون بين المواطنين الرومان

-قانون الشعوب: أدى إنشاء منصب بري تور الأجانب لتولي الفصل في المنازعات التي تثور بين الأجانب أو بينهم وبين الرومان إلى ظهور اجتهادات تأثر بها القانون الروماني[90].

[89] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.29
[90] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص40-47

- قانون الألواح(12) وقد تضمن ما يلي:

-اللوحات 1،2،3 الشكليات العامة للدعوى " التكليف، استدعاء الشهود، الإقرار، الحكم وتنفيذه"

-اللوحتين 4،5 تضمنتا قانون الأسرة "الزواج، الطلاق.....إلخ"

-اللوحتين 6،7 الملكية العقارية، التقادم، نقل الملكية.

-اللوحات 8،9،10 الجرائم و عقوباتها.

-اللوحتين 11،12 حرية التجمع، منع قتل الأشخاص بغير قانون[91].

[91] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.66

المحاضرة الحادية عشر

المحور الثاني النظم القانونية في الحضارات القديمة

تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية

ثالثا:العصر الإمبراطوري 27ق م ـــ565م:

يتولى قيادة النظام السياسي في هذا العصر حاكم واحد هو الإمبراطور، الذي أصبحت له جميع السلطات السياسية والدينية، وللإمبراطور مجلس استشاري يناقش معه المسائل المعروضة عليه[92]، انتقل القانون في العصر الإمبراطوري من البدائية إلى مرحلة متقدمة من النضج، يبدأ هذا العصر من نهاية العصر الجمهوري بولاية أغسطس سنة 27ق م ويمتد إلى غاية وفاة الإمبراطور جوستيان سنة 565م، وينقسم إلى مرحلتين:

1 -**مرحلة الإمبراطورية العليا(العصر العلمي) 27ق م ـــ 254م:**

يبدأ عصر الإمبراطورية العليا من ولاية أغسطس 27ق م إلى غاية أسرة سيفير 235م وسمي هذا العصر بعصر الإمبراطورية العليا نظرا للاستقرار والرخاء الذي عرفته الرومان في هذه الفترة.

أ-النظام السياسي: تمكن الإمبراطور أغسطس من قلب نظام الحكم واقتسام السلطة مع مجلس الشيوخ وبعد ذلك تركزت السلطة في يد الإمبراطور فقط، أما الهيئات الأخرى فقد فقدت كل صلاحياتها حيث فقد مجلس الشعب اختصاصه القضائي وحق التظلم أمامه، وانتقل اختيار الحكام من مجلس الشعب إلى مجلس الشيوخ، وفقدت المجالس الشعبية اختصاصاتها التشريعية.

[92] مزردي عبد الحق، المرجع السابق، ص.46.

أما مجلس الشيوخ فصار يتمتع بسلطات قضائية واسعة وأصبح يختار الحكام، حيث ظهر حكام جدد كمحافظي المدينة، محافظ التموين، محافظ الحرس الإمبراطوري...

في هذه الفترة كان يتم اختيار الإمبراطور من طرف مجلس الشيوخ، والذي كان يخضع لضغط سلطة الجيش ويمارس الإمبراطور صلاحيات مدى الحياة وله الولاية العامة على قادة الجيش، ويمارس التشريع حيث كان له حق تقديم مشاريع القوانين وله أيضا سلطة دينية حيث يتدخل في اختيار رجال الدين ويمارس سلطته على الكهنة.

كان للإمبراطور مجلس استشاري يتكون من كبار الموظفين والفرسان وأعضاء مجلس الشيوخ ولاحقا ضم كبار الفقهاء[93].

يعتبر هذا العصر بالنسبة للإمبراطورية الرومانية عصر الرخاء والمجد، حيث بلغت الفتوحات الرومانية مداها وأصبحت روما تسيطر على معظم العالم آنذاك[94].

ب-**النظام الاقتصادي والاجتماعي:** ساد الاستقرار والسلام في هذا العصر مما وسع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وتم إنشاء مرافق عمومية، أما من الناحية الاجتماعية فقد اختفت طبقة الأشراف وظهرت مكانها طبقة غنية، ازدادت الهوة بينها وبين الشعب، كما وجدت طبقة رجال الجيش وكان لها تأثير كبير، أما دينيا فدبت المسيحية في أوساط المجتمع[95].

2 -مرحلة الإمبراطورية السفلى(254م__565م)

تعتبر مرحلة الإمبراطورية السفلى مرحلة تدهور وانحطاط حيث شهدت انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى شرقية وغربية،وتراجعا في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما شهدت اضطرابات سياسية.

[93] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.34
[94] مزردي عبد الحق، المرجع السابق، ص.47
[95] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.35

أ-**النظام السياسي:**استمرت هذه المرحلة إلى غاية وفاة الإمبراطور جوستيان ، حيث تركزت السلطة بشدة في يد الإمبراطور، وخلال هذه المرحلة شهدت روما تدهورا في المجال السياسي وذلك باختفاء المجالس الشعبية وانقسام مجلس الشيوخ إلى مجلسين، هما مجلس المدينة لروما – ومجلس شيوخ أخر لمدينة القسطنطينية، وبهذا انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين: شرقية عاصمتها القسطنطينية وغربية عاصمتها روما[96].

ب-النظام الاقتصادي والاجتماعي: تدهورت الإمبراطورية الرومانية بسبب الاتساع والمركزية الشديدة، وقد أدى نظام الطوائف إلى انكماش الأسواق (ويقصد بنظام الطوائف هو جمع أصحاب الحرفة الواحدة في طائفة واحدة حيث يرث الابن مهنة أو حرفة أبيه)، أما دينيا فقد انتشرت الديانة المسيحية وأثرت على الأحوال الشخصية فأنشأت نظما وألغت أخرى، وتجدر الإشارة إلى أن انتشار الثقافة اليونانية ظل في تصاعد مستمر داخل الإمبراطورية الرومانية[97].

- **مصادر القانون:**

تميز العصر الإمبراطوري بكثرة الدساتير الإمبراطورية وتنوعها لذلك ظهرت في هذه المرحلة فكرة تجميع الدساتير الإمبراطورية الرومانية القديمة، حيث عرفت هذه المرحلة مجموعتين هما:

1- قانون تيودوز: جمع هذا القانون في عهد الإمبراطور تيو دوز الثاني ولذلك نسبت هذه المجموعة له ، وهذه أول مجموعة رسمية للدساتير وقد ووصلت هذه المجموعة في صورة تكاد تكون كاملة ،حيث شملت مجموعتين ، مجموعة أولى ضمت النصوص القانونية القديمة. و مشروع ثان غايته جمع الدساتير الصادرة ابتداء من حكم قسطنطين[98].

[96] مريم عمارة، المرجع السابق، ص65
[97] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.36
[98] محمود عبد المجيد مغربي، المرجع السابق، ص.191

2-مجموعة جوستيان: شكل الإمبراطور جوستيان لجنة من رجال القانون كلفها جمع أحكام القانون الروماني لن قانون تيو دوز لم يستطع مواكبة سرعة تطور القانون الروماني ، حيث قامت تلك اللجنة بجمع الدساتير الإمبراطورية القديمة والقانون الساري ،واشتملت هذه المجموعة على أربع مجموعات :

-مجموعة الدساتير -النظم -الموسوعة -الدساتير الجديدة[99].

- **مصير القانون الروماني:**

مع زوال الإمبراطورية الرومانية الغربية واستمرار الإمبراطورية البيزنطية حدثت تغييرات في القانون الروماني ولكنه استمر في الوجود بشكل أو بأخر، وتم إحياؤه والاستنباط منه في عصور النهضة الأوروبية وما بعدها، وما النظم القانونية السائدة اليوم إلا امتداد للنظم التي حكمت الحضارة الرومانية.

نتائج مستخلصة من دراسة المحور الثالث

- يعتبر القانون الروماني أنموذجا واضحا يجسد ذلك الترابط بين تطور القانون وتطور المجتمع.
- تعد البعثة الرومانية إلى أثينا لدراسة القانون اليوناني مثالا للتكامل بين الحضارات وتواصلها .
- يمثل العاملان الديني أولا والاقتصادي ثانيا من أهم العوامل التي أدت إلى تطور القانون في الحضارة الرومانية.
- كان القانون الروماني في بدايته موجها للرومان وخاصا بهم، لكن اتساع الإمبراطورية الرومانية كان دافعا حاسما لتطوير القانون الروماني ليشمل الرومان والأجانب معا.
- عرف التشريع الروماني في العصر الإمبراطوري تطورا واضحا حيث أصبح للتشريع مكانة مرموقة إلى جانب مصادر القانون الأخرى، القواعد الدينية والقواعد العرفية.

[99] عصام طوالبي الثعالبي، المرجع السابق، ص.128

المحاضرة الثانية عشر

المحور الرابع النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

تاريخ النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

تعتبر الشريعة الإسلامية نظاما مستقلا لأن قواعدها مرنة وصالحة لكل زمان ومكان، ولأنها مبادئ ربانية خالدة، شاملة لكل مناحي الحياة، فالإسلام هو الرسالة الخاتمة لكل الشرائع السماوية ، فقد ضمنه الله عز وجل من التعليم ما يكفل للبشر حياة مستقرة ، وما يوضح الحقوق المقررة لكل إنسان ذلك أن قدر الإنسان في ظل الإسلام رفيع، ومكانته أنه مكرم في الأرض وسيد في السماء[100].

خصائص التشريع الإسلامي ومصادره

يتميز التشريع الإسلامي بخصائص تجعله متفردا ومتميزا عن غيره من التشريعات، كما أن له مصادر يستقي منها أحكامه وهي ما يصطلح عليه "مصادر التشريع الإسلامي".

يجزم علماء الإسلام أن الشريعة الإسلامية إنما جاءت لتحقيق السعادة الإنسانية من خلال حفظ مصالح الإنسان وحاجياته، وقد قسمت إلى تقسيمات أهمها:

- **الضروريات:** ويعبر عنها بمصطلح "الكليات الخمس" التي تحميها الشريعة وهي

–حفظ الدين –النفس ––المال –النسل –العقل.

- **الحاجيات:** وهي المصالح التي يحتاجها الناس لدفع الحرج عنهم حتى لا تختل الحياة وقد شرع الله تعالى لذلك أحكام المعاملات و الرخص.

[100] محمد الغزالي، حقوق الإنسان، دار الهناء، الجزائر، بدون سنة نشر،ص.11

- **التحسينات:** وهي المصالح التي يقصد بها الأخذ بأحسن العادات كالأخلاق والطهارة والزينة واللباس[101].

1- الخصائص:

أ-الشريعة الإسلامية ربانية المصدر:

الشريعة الإسلامية من عند الله وليست من وضع البشر،وهي رسالة إنسانية شاملة مكملة للرسائل التي قبلها ومهيمنة عليها، وهي رسالة هدى ونور ومحبة ومساواة وعدالة[102].

ب-الشريعة الإسلامية عامة:

فالشريعة الإسلامية للبشر كافة فهي تشمل المكان كله وتعم الزمان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها،قواعدها دائمة لا تقبل التحريف أو التأويل.

ج- الشريعة شاملة:

تشمل الشريعة الإسلامية جوانب الحياة كلها فهي ليست دينا كهونيتيا، بل تشمل حياة الإنسان في الدنيا وتمتد لبحث مصيره في الآخرة،وهي بذلك تشريعات روحية ونظام شامل للحياة في كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ملاحظة: أما ما يميز الشريعة الإسلامية عن غيرها من النظم القانونية أنها

-ربانية المصدر لأنها من عند الله

-عامة تشمل الزمان والمكان

[101] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.83
[102] خضر الحموي، المرجع السابق، ص.195

-من حيث الجزاء دنيوية وأخروية

-شاملة لجميع شؤون الحياة

2-مصادر التشريع الإسلام

يقصد بمصادر التشريع الإسلامي الأدلة الشرعية الكلية التي تستقى منها الأحكام الشرعية [103]، وتقسم تلك المصادر عدة تقسيمات أشهرها المصادر المتفق عليها وهي:

-القرآن -السنة -الإجماع -القياس[104].

حيث يعتبر القرآن والسنة هما أساس الشريعة وهما المقرران للأحكام الشرعية، أما بقية المصادر فهي طرق استدلالية من القرآن والسنة.

أ-القرآن الكريم:

القران الكريم هو كلام الله تعالى المنزل على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم، باللفظ العربي ، المنقول إلينا بالتواتر، المكتوب في المصاحف، المتعبد بتلاوته، المتحدى بأقصر سورة منه،المبدوء بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس[105]، والقرآن الكريم أنزله الله بلفظه ومعناه وتكفل بحفظه.

ب-السنة النبوية:

وهي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وهي كل ما ورد عن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير[106].

---

[103] حسن علي الشاذلي، المدخل للفقه الإسلامي، مطبعة السعادة، الكويت، ص.384

[104] مصطفى سعيد الخن، الكافي الوافي في أقوال الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001

[105] مصطفى سعيد الخن، المرجع نفسه، ص91

[106] أنور العمروسي، التشريع و القضاء في الإسلام، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1984، ص.27

ج-الإجماع:

وهو اتفاق جميع المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي في واقعة [107].

د-القياس:

وهو إلحاق واقعة لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها، في الحكم الذي ورد به النص لاشتراك الواقعتين في علة الحكم[108] .

[107] محمد مجيد المغربي، المرجع السابق، ص361
[108] محمد مجيد المغربي، المرجع نفسه، ص.365

المحاضرة الثالثة عشر

المحور الثالث النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

مظاهر بعض النظم القانونية في الحضارة الإسلامية

أولا: نظام الحكم

الإسلام دين ودولة إذ الدولة تكون ضمن الإطار الذي يحدده الدين، لأن الحكم في الإسلام أبوة روح، وإمامة مسجد، وقيادة جند، وإدارة دولة...وإذا كان الإنسان يؤجر عند الله بقدر ما يقيم من حق ويهدم من باطل، وما يستر من عورات وما يؤمن من روعات، وما يصون من مصالح ويدرأ من مفاسد،فالحاكم العادل مكانته عند الله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين [109].

- **مبادئ نظام الحكم في الشريعة الإسلامية**

ينطلق الحكم في الشريعة الإسلامية من قاعدة أساسية وهي الإيمان بالله خالق كل شيء، فمهمة الحاكم في الإسلام هي حراسة الدين و سياسة الدنيا به، لنظام الحكم في الإسلام ركيزتين هما الشورى والسيادة المقيدة بالشرع.

1-الشورى : يقوم نظام الحكم في الإسلام على مبدأ أساسي هو الشورى لقوله تعالى:" وشاورهم في الأمر" [110] وقوله أيضا "وأمرهم شورى بينهم"[111].

[109] محمد الغزالي، المرجع السابق، ص.196
[110] الآية 159، سورة آل عمران
[111] الآية 34 ،سورة الشورى

جاء الإسلام بتنظيم جديد يختلف تماما عن نظام الحكم القبلي أو الملكي السائد عند العرب، وعن نظام الحكم المطلق الذي حكم به الفرس والرومان ، فالخلافة هي حراسة للدين وسياسة للدنيا بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية [112].

1 -الدولة الإسلامية ذات سيادة مقيدة بالشرع:

إن إرادة الشعب في الدولة الإسلامية مقيدة لا تبيح محرما ولا تعتدي على الحدود التي شرعها الله، فالشريعة هي من تحدد سلطات الحاكم في الإسلام وهو محكوم بتحقيق العدل والمساواة وحماية الحق والحرية[113].

- **ثانيا: نظام الأسرة في الإسلام:** يتم التطرق لنظام الأسرة في الإسلام من خلال ثلاثة عناوين :

– نظام الزواج – نظام الميراث – نظام الرق.

أ– نظام الزواج: يعد الزواج في الإسلام من العبادات التي يتقرب بها إلى الله، بنى الإسلام الأسرة على دعامة أساسية وطريق حصري هو الزواج، فالزواج ميثاق غليظ جعله الله عقدا جديا واشترط لتمامه الرضا، واوجب لتمامه الولي والمهر والعقد وشاهدين وهي أركان الزواج، وحرم الزواج من المحارم ، ويترتب على الزواج نسبة الأولاد لأبيهم وتمكنهم من الميراث.

ب– نظام الميراث: وضع الإسلام نظاما دقيقا للتوريث حيث حدد أنصبة معلومة لعدد من أقارب المتوفى بقدر صلتهم به، وبين كذلك موانع الميراث كما ألغى نظام التبني الذي كان سببا للرق في الجاهلية[114].

---

[112] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص.72
[113] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.90
[114] عبد الحق مزردي، المرجع السابق، ص.87

ج- نظام الرق : كان الرق سائدا عند العرب شأنهم في ذلك شأن الشعوب الأخرى والشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق العدل والمساواة حيث أقر الإسلام حرية الإنسان واعتبرها أصلا ولكنه أباح نظام الرق تماشيا مع الظرف الاجتماعي والاقتصادي آنذاك وعمل الإسلام على تحرير العبيد على مراحل تاريخية[115].

- **ثالثا: نظام الجرائم والعقوبات في الشريعة الإسلامية**

من بين أهم التقسيمات تقسيم الجرائم بحسب جسامة العقوبة إلى 3 أقسام.

أ- جرائم الحدود: وهي الجرائم التي فيها اعتداء على حق من حقوق الله تعالى، فالحدود هي العقوبات المقدرة حقا لله تعالى على جرائم عامة وهي سبعة جرائم في حق المجتمع.

-الزنا -القذف -السرقة -الحرابة -الردة -البغي -شرب الخمر[116].

ب- جرائم القصاص والدية : يطبق القصاص والدية في حالة الجرائم ضد الأشخاص، وهي حقوق للأفراد يجوز العفو فيها وهي خمسة جرائم[117].

-القتل العمد - القتل شبه العمد - القتل الخطأ - الجناية مادون النفس عمدا - الجناية مادون النفس خطأ.

ج- جرائم التعزير: ومعناه التأديب على ذنوب أو جرائم لم تشرع فيها حدود، حيث ترك تقدير العقوبة للقاضي يقدرها بحسب الجريمة.

---

[115] بن ورزق هشام، المرجع السابق، ص.103

[116] مريم عمارة، المرجع السابق، ص.119

[117] مري المرجع نفسه، ص.116

نتائج مستخلصة من دراسة المحور الرابع

- الشريعة الإسلامية خالدة وصالحة لكل زمان ومكان، فهي تمتاز بالمرونة لأنها تتضمن نوعين من القواعد، قواعد قطعية الثبوت قطعية الدلالة، وقواعد غير قطعية يمكن تعديلها وتغيير حكمها بتغير الزمان والمكان والأشخاص.
- مصادر الشريعة الإسلامية المتفق عليها هي: الكتاب و السنة و الإجماع و القياس.
- يمتاز قانون العقوبات في الشريعة الإسلامية بشخصية العقوبة، واعتماد مبدأ المساواة في إطار تحقيق العدالة التي لها بعدان، الأول في الدنيا، والثاني في الآخرة.
- يساهم الاجتهاد في تطوير النظم القانونية في الشريعة الإسلامية حيث ظل مصدرا يعتمد عليه الفقهاء في استحداث الأحكام الشرعية، واعتمدوا عليه أيضا في تفسير نصوص الكتاب والسنة.
- مصطلح تحقيق العدالة في الشريعة الإسلامية أشمل وأعم من مصطلح تحقيق المساواة، فالمساواة لا تكون إلا حين تماثل وتساوي المراكز القانونية، في حين أن العدالة هي قيمة إنسانية وغاية تسعى الشريعة الإسلامية لتحقيقها.
- القاعدة في الشريعة الإسلامية أن التشريع حق لله ورسوله، وأن كل اجتهاد ينبغي أن لا يخالف حكما قطعيا واردا في الكتاب أو السنة، لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

خاتمة

تعد دراسة تاريخ النظم القانونية ضرورة أكاديميةة، لان من لا يعرف ماضيه لا يمكنه فهم حاضره، ولا بناء مستقبله، وتبرز أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية في كونه خزانا لتجارب الأمم والحضارات السابقة، وارثا حضاريا ينبغي استثماره خدمة للحاضر واستشرافا للمستقبل.

تعتبر النظم الحديثة الابن الشرعي للنظم القانونية القديمة، لذلك فالرجوع إلى الماضي دراسة وتمحيصا يضيء لنا الحاضر ويرشدنا إلى المستقبل.

بعد دراسة مقياس تاريخ النظم القانونية يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- منذ فجر الإنسانية تسهم القواعد القانونية في تحقيق الاستقرار المجتمعي و حفظ النظام، مما يسهم في تطور المجتمعات ورقيها.
- يعد اهتداء الإنسان للكتابة والتدوين أهم حدث عرفته الإنسانية، حيث أسهم في انتقال البشرية من البداوة الى التمدن والتحضر.
- إن دراسة تاريخ النظم القانونية يعتبر مدخلا للتعرف على حضارة المجتمع الذي سادت فيه تلك النظم القانونية، لان القواعد القانونية ما هي إلا مرآة تعكس الأوضاع السياسية وال اقتصادية والاجتماعية.
- يمكن اعتبار حضارة بلاد الرافدين من أقدم الحضارات التي عرفتها البشرية، حيث تبرز شريعة حمو رابي كأقدم تشريع وصل كاملا جامعا للشرائع التي سبقته وأصبح بعد ذلك مرجعا لجميع الشرائع اللاحقة.
- يعتبر قانون الألواح ألاثني عشر أهم اثر قانوني غرفته الحضارة الرومانية، لذلك أصبح مرجعا للشرائع اللاتينية التي جاءت بعده.
- الشريعة الإسلامية ربانية المصدر ولم تكن استنساخا لشرائع سابقة، فهي نظام شامل كامل مستقل تكمن قوتها في قوة مصادرها.

- **الاقتراحات**

– يفترض تخصيص حيز زمني أوسع لتدريس مقياس تاريخ النظم القانونية مع التركيز على النظم القانونية التي سادت في بلادنا الجزائر عبر الأزمنة التاريخية.

– نقترح تعديل برنامج مقياس تاريخ النظم القانونية ليكون في خدمة الموروث الحضاري للأمة الجزائرية.

قائمة المصادر والمراجع

1 - القرآن الكريم.

2 - محمد طاهر أورحمون، تاريخ النظم، كلية الحقوق، الجزائر،2007.

3 - عصام طوالبي الثعالبي، مدخل عام إلى تاريخ القانون، دار هومة، الجزائر.

4 - مريم عمارة، المدخل إلى تاريخ القانون، دار بلقيس للنشر، ط1، الجزائر، 214.

5 - فاطمة الزهراء جدو، المدخل إلى العلوم القانونية، دار بلقيس، الجزائر، 2023.

6 - محمود عبد المجيد مغربي، الوجيز في تاريخ القوانين، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت، 1989.

7 - صوفي حسن أبو طالب، تاريخ النظم القانونية و الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007.

8 - خضر الحموي، التفاعل القانوني في حوض البحر الأبيض المتوسط بيروت، لبنان، ط1، 1996.

9 - دليلة فركوس، الوجيز في تاريخ النظم، دار الرغائب، الجزائر.

10 - جان توشار، الأسس والنظرية والفلسفية للأنظمة السياسية، ترجمة علي مقلد، منشورات دار الاستقلال، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

11 - محمد الغزالي، حقوق الإنسان، دار الهناء، الجزائر، بدون سنة نشر.

12 - حسن علي الشاذلي، المدخل للفقه الإسلامي، مطبعة السعادة، الكويت.

13 - مصطفى سعيد الخن، الكافي الوافي في أقوال الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 2001.

14 - أنور العمروسي، التشريع و القضاء في الإسلام، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1984.

15 - ميمونة سعاد، محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

16 - بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، ألقيت على طلبة س1 ليسانس، 2014.

17 - بن ورزق هشام، محاضرات في تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة سطيف2، 2015.

18 - عبد الحق مزردي، محاضرات في مقياس تاريخ النظم القانونية، كلية الحقوق، جامعة بلحاج بوشعيب عين تيموشنت، الجزائر، 2021.

فهرس المحتويات

العنوان ..... **رقم الصفحة**

- **مقدمة** 03
- **المحور الأول**: مدخل لدراسة تاريخ النظم القانونية..... 06
- نشأة وتطور القانون..... 10
- **المحور الثاني:** تاريخ النظم القانونية في حضارة بلاد الرافدين..... 15
- عوامل تطور النظم القانونية في بلاد الرافدين.....21
- نظام الحكم 25
- نظام الأسرة.....29
- نظام الجرائم و العقوبات.....32
- **المحور الثالث**: تاريخ النظم القانونية في الحضارة الرومانية.....36
- العصر الملكي..... 40
- العصر الجمهوري..... 43
- العصر الإمبراطوري.....48
- **المحور الرابع**: تاريخ النظم القانونية في الحضارة الإسلامية.....52
- مظاهر بعض النظم القانونية في الحضارة الإسلامية.....56
- **خاتمة**.....60
- قائمة المصادر والمراجع..... 62